الأمم المتحدة

A/64/725

الجمعية العامة

Distr.: General
22 March 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البنود ٤٨، و ٥٧ (ب)، و ٦٢ (أ)، و ١١٤

من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: دور المرأة في التنمية

النهوض بالمرأة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

لقد احتفلنا العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد تمخض هذا المؤتمر عن اعتماد برنامج عمل. وخلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة، توصّل المجتمع الدولي إلى توافق آراء بشأن ثلاثة أهداف كمية تقرر تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، وهي: تخفيض وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية؛ وتوفير التعليم للجميع، وبخاصة الفتيات؛ وإتاحة الفرصة للجميع للحصول على النطاق الكامل من خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

بيد أنه لم يعد يفصلنا عن عام ٢٠١٥ سوى خمس سنوات. ومن الجلي أنه من بين جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال تنفيذ الهدف الخامس (تحسين صحة الأم) متعثّرا أكثر من غيره. وإذا ما استمرت وتيرة التقدم على حالها، فسيظل العالم أبعد ما يكون عن بلوغ

310310 310310 10-28677 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الهدف المتعلق بالوفيات النفاسية. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن تحقيق الهدف المرتجى يقتضي تخفيض المعدل العالمي للوفيات النفاسية بنسبة ٥,٥ في المائة في المتوسط كل سنة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. غير أن متوسط نسبة التخفيض الحالية يقل عن ١ في المائة في السنة.

ولن يتسنّى سد هذه الثغرة في التنفيذ ما لم تُتّخذ إجراءات متضافرة على مدى السنوات الخمس المتبقية قبل حلول عام ٢٠١٥. لذا، بادرت هولندا، جنبا إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن صحة الأم. وانعقد هذا الاجتماع المهم في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا. واعتمد المشاركون ”نداء أديس أبابا لاتخاذ إجراءات عاجلة في مجال صحة الأم“ (انظر المرفق).

وفي أيلول/سبتمبر من هذه السنة، سيجتمع قادة العالم في نيويورك، في إطار الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، بغية تقييم أوجه النجاح وأفضل الممارسات والدروس المستخلصة والحواجز والثغرات والتحديات والفرص في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولما كان ”نداء أديس أبابا لاتخاذ إجراءات عاجلة في مجال صحة الأم“ يشكل مساهمة مهمة في العملية التحضيرية لهذا الاجتماع، فسأكون ممتنا لو تتفضلوا بتعميمه مشفوعاً بهذه الرسالة، بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٤٨، و ٥٧ (ب)، و ٦٢ (أ)، و ١١٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) هرمان **شابر**

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

نداء أديس أبابا لاتخاذ إجراءات عاجلة في مجال صحة الأم

اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى بشأن صحة الأم في إطار الهدف الإنمائي الخامس للألفية، المعقود في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في أديس أبابا، إثيوبيا

تشكل الوفيات النفاسية وإصابة المرأة النافسة بالإعاقة واحدا من أكبر تحديات العصر على المستوى الأخلاقي ومستويي حقوق الإنسان والتنمية، كما تجسّد أحد أبرز مظاهر الإجحاف في المجال الصحي في العالم قاطبة.

وما من سبيلٍ لوضع حد للوفاة النفاسية ومعاناة المرأة النافسة غير المبررَّين من جراء مضاعفات الحمل والوضع، ولتحقيق الهدف الإنمائي الخامس للألفية الرامي إلى تحسين صحة الأم، سوى اتخاذ إجراءات متضافرة على مدى السنوات الخمس المتبقية قبل حلول عام ٢٠١٥ لحماية وإعمال حق الجميع في الصحة الجنسية والإنجابية. ويقترن هذا الحق بمسؤولية الرجل والطفل في المساهمة في الحد من انعدام المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني. فالاستثمار في صحة النساء والفتيات وحقوقهن يشكل نهجا اقتصاديا سديدا للأسر والمجتمعات المحلية والأمم، ولا سيما في خضم الأزمة المالية. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير أساسية بغية:

١ - إعطاء الأولوية لتنظيم الأسرة، باعتباره أحد أكثر أشكال الاستثمار الإنمائي فعاليةً من حيث التكلفة.

إذا كفلنا الحصول على وسائل منع الحمل العصرية، سيكون بمقدورنا تلافي ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الوفيات النفاسية.

٢ - إعطاء الأولوية للمراهقين.

إذا استثمرنا في صحة المراهقين وتثقيفهم وتوفير سبل كسب الرزق لهم، فسنعجل وتيرة التقدم.

٣ - تعزيز النظم الصحية مع وضع الصحة الجنسية والإنجابية موضع الصدارة.

إذا كان النظام الصحي يخدم مصلحة المرأة، فذاك نظام صحي قوي يعود بالنفع على الجميع.

وإننا نحن، المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن صحة الأم، المعقود في أديس أبابا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بصفتنا ممثلين لحكوماتنا وللمجتمع المدني والقطاع الخاص

والشباب، لدينا وسائل العمل الجماعي الكفيلة بإنقاذ النساء من حالات الوفاة والإعاقة التي يمكن تلافيها. وإننا، إذ نضع نصب أعيننا الأجل النهائي الذي حدده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ٢٠١٥ ونستلهم الأهداف الإنمائية للألفية، نلتزم باتخاذ إجراءات عاجلة، وندعو الجميع إلى القيام بما يلي:

الرؤساء والوزراء:

- ضمان إعطاء الأولوية بحلول نهاية عام ٢٠١٠، في الخطط الصحية على الصعيد القطري وعلى صعيد المقاطعات، للصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك صحة الأم والمولود، ولشؤون التغذية، وتنظيم الأسرة، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية، وأمراض السرطان التي تصيب المسالك التناسلية؛ ونشر المعلومات عن الخطط والميزانيات والنتائج المحققة تعزيزاً للرصد والشفافية والمساءلة.
- تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والسياسات الصحية والتثقيفية وإرساء الميزنة الجنسانية.
- إدماج الغاية ٥ (ب) من الهدف الإنمائي الخامس للألفية، المتعلقة بتعميم الاستفادة من خدمات الصحة الإنجابية في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية، والإبلاغ عن التنفيذ والنتائج في إطار تقارير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. فتنظيم الأسرة استثمارٌ، لا إنفاقٌ.
- ضمان مراعاة النظم الصحية للاعتبارات الجنسانية والثقافية وخدمتها للمجتمعات المحلية، وخلق الطلب لتوفير الخدمات التالية على نحو فعال:
  - تنظيم الأسرة طوعاً وبشكل شامل؛
  - الرعاية الماهرة والعالية الجودة خلال فترتي الحمل والولادة وبعدهما، بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة، ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، والرعاية بعد الولادة، والرعاية الأساسية للمواليد؛
  - الإجهاض المأمون – تمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + خمس سنوات – والرعاية في مرحلة ما بعد الإجهاض؛
  - أخصائيون صحّيون ماهرون ومحفّزون للعمل في المكان والوقت المناسبين، ومديرون يتمتعون بما يلزم من التدريب والقدرة لتوفير الخدمات الصحية؛

- الهياكل الأساسية الضرورية، والعقاقير، والمعدات، والأنظمة.

- توفير الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة وما يتعلق بها من تثقيف ومعلومات وخدمات ولوازم، بما في ذلك العوازل والرفالات الأنثوية والذكرية وكذلك وسائل منع الحمل في الحالات الطارئة، مع إشراك الشباب على نحو كامل.
- الاستثمار في صحة الشباب والنساء وتثقيفهم ومحو أميتهم وكفالة سبل كسب رزقهم لتعزيز قدراتهم وبناء رأس المال البشري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التصدي على سبيل الاستعجال لارتفاع عدد الوفيات الناجمة عن الإجهاض غير المأمون، وكفالة الاستفادة من خدمات الإجهاض المأمون، تمشيا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + خمس سنوات.
- سنّ وإنفاذ قوانين وسياسات لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج في ١٨ سنة، احتراما لحقوق الفتيات ودرءا للمخاطر المرتبطة بزواج الأطفال وحمل المراهقات.
- كفالة توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بإنصاف وحياد في حالات النزاع.

البرلمانيون:

- تسخير موقعهم كزعماء منتخبين لتحطيم جدار الصمت، وتشجيع الحوار، وحشد منتخبيهم لتعزيز المساواة بين الجنسين والحق في الصحة الجنسية والإنجابية.
- تعزيز قدرة البرلمانيين في مجالي الرقابة وتحليل الميزانية، ولا سيما الميزنة الجنسانية، بغية زيادة المساءلة وتحقيق الهدف الإنمائي الخامس للألفية.
- زيادة مخصصات الميزانية لتوفير الخدمات واللوازم المتعلقة بالصحة الإنجابية، بما في ذلك التنظيم الطوعي للأسرة، وكفالة إيصال الموارد بشكل متكافئ إلى السكان المهمشين بوصفها عنصرا أساسيا لبلوغ هدفي التنمية والحد من الفقر.
- عقد جلسات استماع في البرلمان مع الخبراء وممثلي المجتمع المدني لإذكاء الوعي بما ينطوي عليه الوصول الفعلي إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية واستخدامها من مزايا وما يعترضه من عوائق.
- إجراء مناقشات مع الشباب للمساعدة في بلورة سياسات وقوانين في مجال الصحة والحقوق الإنجابية تلبي احتياجات الشباب، وفي إزالة القوانين التقييدية.

- تشجيع إقامة الشراكات مع سائر النواب البرلمانيين، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص وتمتينها من أجل تعبئة الموارد البشرية والمالية لتحقيق الهدف الإنمائي الخامس للألفية.

الشركاء الإنمائيون والجهات المانحة:

- توفير موارد إضافية في الأجل الطويل يمكن التنبؤ بها، وذلك من الآن حتى عام ٢٠١٥، من أجل تنفيذ الهدف الإنمائي الخامس للألفية والمضي قدما ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك عن طريق وضع آليات تمويل مبتكرة جديدة.
- تنفيذ الهدف المتفق عليه الرامي إلى تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ الهدف الإنمائي الخامس للألفية – أي مبلغ ١٠ بلايين دولار إضافية في السنة.
- وضع الهدف الإنمائي الخامس للألفية في صدارة المبادرات الصحية العالمية وآليات التمويل، بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والشراكة الدولية من أجل الصحة +، وفرقة العمل المعنية بالتمويل المبتكر لتعزيز النظم الصحية، والمرفق الدولي لشراء الأدوية.
- تحسين الشفافية والمساءلة عن طريق نشر المعلومات البرنامجية والمالية.
- التفعيل الكامل لهدف تمكين الجميع من الاستفادة من الصحة الإنجابية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تعميم منظور الصحة الإنجابية في جميع خطط التنمية والحد من الفقر.
- مواءمة الموارد وكفالة اتساقها وتنسيقها لدعم خطط صحية وطنية قوية ترمي إلى زيادة فعالية استخدام الموارد الداخلية والخارجية، مع تفعيل الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة المتبادلة إلى أقصى حد.
- توفير الدعم للبلدان لتسريع وتيرة تنفيذ الهدف الإنمائي الخامس للألفية، على نحو ما اتفقت عليه منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، التي تعمل في إطار مجموعة المنظمات الأربع المعنية بالصحة (H4)، وسائر شركائها.

المجتمع المدني:

- تبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة لإنشاء جماعة قوية معنية بالسياسات بغية حشد العزيمة السياسية والتصدي للجهات المعارضة للنهوض ببرنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتنفيذ الهدف الإنمائي الخامس للألفية.
- تحديد شركاء استراتيجيين من خارج نطاق المناصرين التقليديين لبناء الالتزام السياسي والتحالفات السياسية في سبيل الحد من أوجه انعدام التكافؤ وكفالة استفادة الجميع من الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥.
- تنظيم حملة تستند إلى الأدلة لتسليط الضوء على الهدف الإنمائي الخامس للألفية بوصفه الهدف المحوري من بين الأهداف الإنمائية للألفية، والدعوة إلى زيادة التمويل الداخلي والدولي الموجه إلى الصحة الجنسية والإنجابية.
- تعبئة المجتمعات المحلية للمطالبة بوضع نظم صحية مستجيبة وتوفير خدمات ذات جودة، ولإخضاع الحكومات للمساءلة عن الوفاء بما قطعته على نفسها من التزامات.

المجتمع المدني:

- العمل على تكميل الجهود الحكومية بتوفير الخدمات والتثقيف والمعلومات عن طريق المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات من أوساط المجتمعات المحلية، ولا سيما من أجل الوصول إلى أشد الناس فقرا وضعفا وتهميشا من بين النساء والشباب.
- جمع المعلومات المستندة إلى أدلة واستخدامها في وضع برامج موجهة إلى المراهقين والشباب، مع مراعاة اختلاف احتياجات الشباب باختلاف أعمارهم وجنسهم وتعليمهم وظروف عيشهم وحالتهم الاجتماعية.
- أن تعمل الرابطات الصحية المهنية مع الحكومات لوضع سياسات ومعايير ومقاييس واستراتيجيات تكفل توفير خدمات صحة جنسية وإنجابية عالية الجودة واستقدام أخصائيين صحيين ماهرين واستبقاءهم داخل البلدان المعنية.

الشباب:

- توسيع شبكات الشباب على النطاق القطري لكفالة مشاركة الشباب وتمثيلهم، ولا سيما المهمشين منهم، في الحوارات المتعلقة بالسياسات في سبيل النهوض بالحق في التعليم والبيئات التعليمية المأمونة والمستوى المعيشي الكافي والصحة الجنسية والإنجابية.

- الجهر بانعدام فرص الحصول على معلومات وخدمات ملائمة للشباب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، مما يسفر عن وفيات ومعاناة بشكل غير متناسب بسبب الحمل غير المقصود والإجهاض غير المأمون، والوفيات النفاسية، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.
- تشجيع النقاش بشأن إقامة علاقات صحية ومتكافئة على أساس الاحترام المتبادل، وكفالة توعية الأقران بحقهم في الصحة الجنسية والإنجابية.

القطاع الخاص:

- تنفيذ سياسات ملائمة لأماكن العمل وتوفير خدمات الصحة الإنجابية فيها، بما يشمل تنظيم الأسرة لتحسين صحة الأم، وكفالة توفير قوة عاملة معافاة ومنتجة عن طريق توفير التأمين الصحي والإجازات الوالدية وأوقات عمل مرنة، بما في ذلك لأغراض الإرضاع الطبيعي.
- الدخول في شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز النظم الصحية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، باعتبارها جزءاً من المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها الشركات واستراتيجيةً تعود بالنفع على جميع الأطراف.
- تقاسم الخبرات في مجالات الإدارة والتسويق واللوجستيات وأعمال البحث لتوسيع نطاق الخدمات والإمدادات في إطار برامج صحة الأم وتنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.
- تسخير الدور القيادي للقطاع الخاص ومركزه لتعزيز صحة النساء والفتيات وحقوقهن باعتبارها استثمارا حيويا يفضي إلى تحسين النمو الاقتصادي والإنصاف والاستقرار.
- تسخير الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة لبلوغ الهدف الإنمائي الخامس للألفية بما يحسّن صحة الأم.

وإننا نلتزم باتخاذ إجراءات عاجلة، وندعو الجميع إلى تنفيذ هذه الإجراءات ورصد التقدم المحرز في هذا المسعى.

فبلوغ الهدف الإنمائي الخامس للألفية في متناولنا!